

تقارير – النص الكامل

الإستلام: 26.10.2025

القبول: 30.11.2025

النشر: 31.12.2025

دعم المكتبات وتطوير أنظمتها في دولة الإمارات في ضوء
القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 م

حقوق النشر (c) 2025، علي
عباس محمود، سعد علي احمد
رمضان



هذا العمل متاح وفقا لترخيص
المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص
دولي

د. علي عباس محمود

مدير مكتبة جامعة أم القيوين، الإمارات
دكتورة، كلية الآداب، جامعة طوان، مصر

aliabas727@hotmail.com

ORCID: [0000-0003-2195-3647](https://orcid.org/0000-0003-2195-3647)

د سعد علي احمد رمضان

استاذ القانون المدنى المشارك، كلية القانون،

جامعة ام القيون، الإمارات

DrSaad.ali@uaqu.ac.ae

ORCID: [0000-0003-0043-6982](https://orcid.org/0000-0003-0043-6982)

المستخلص

القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 م هو الميثاق الذي يضع المؤسسات الثقافية في دولة الامارات في موضع المسؤولية المجتمعية لتفعيل القراءة وجعلها اسلوب حياة في المجتمع الاماراتي لضمان الاستدامة المعرفية والبحثية في دولة الامارات العربية المتحدة ويهدف البحث الي القاء الضوء على المبادرات القرائية التي نفذتها وزارة الثقافة وتنمية المعرفة منذ اصدار قانون القراءة الوطني عام 2016 ، استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي لوصف وتحليل المبادرات القرائية التي قامت بها وزارة الثقافة وتنمية المعرفة ومدى فاعلية هذه المبادرات والبرامج وقياس الاثر على المجتمع الذي تخدمه مكتبات الوزارة كما يقف الباحث على اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وتحليلها لمعرفة الاثر والجدوى من تنفيذ مثل هذه المبادرات والنتائج واختتمت الدراسة ببعض التوصيات التي اوصي لها الباحث لضمان استمرارية العمل على مثل هذه المبادرات.

الكلمات المفتاحية

المكتبات، القراءة، قوانين وتشريعات، الإمارات

موضوع البحث

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة طيب الله ثراه أول قانون من نوعه للقراءة يضع أطرا تشريعية وبرامجا تنفيذية ومسؤوليات حكومية محددة لترسيخ قيمة القراءة في دولة الإمارات بشكل مستدام ، ويهدف القانون إلى دعم تنمية رأس المال البشري والمساهمة في بناء القدرات الذهنية والمعرفية ودعم الإنتاج الفكري الوطني وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة، وتضافر الجهود كافة لترسيخ القراءة في المجتمع.

وأكد صاحب السمو رئيس الدولة طيب الله ثراه أن هذا القانون يستهدف الاستثمار في الإنسان بالدرجة الأولى ويرسخ صورة الإمارات كنموذج ملهم في المنطقة.. لافتا سموه إلى أن هدفه جعل التعلم لكافة أفراد المجتمع مدى الحياة وتعزيز الأصول الفكرية والثقافية لمواطنينا.

وأشار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إلى تميز قانون القراءة .. موضحا " استندنا في صياغة القانون إلى خبرات وتجارب عالمية قانونية مع مراعاة أن تعكس مواده خصوصية إرثنا المحلي وهويتنا العربية." و" القانون يأخذ قيمة حضارية كالقراءة ويحولها إلى مشروع حكومي متكامل."

وشدد سموه على أن القراءة حق لجميع أفراد المجتمع وهو حق يكفله القانون ويحميه منذ أن ينطق الفرد بكلماته الأولى.

وقال سموه أن القانون أول تشريع من نوعه يلزم الحكومة بالتدخل مبكرا لترسيخ القراءة عبر توفير الحقيبة المعرفية للمواليد والأطفال.. واطاف "نسعى إلى نشر القراءة والمعرفة في كل مدرسة وجامعة ومؤسسة وبيت وفي كل أركان الدولة."

وأوضح سموه بأن "هدفنا هو أن نجعل القراءة عادة يومية متأصلة في حياة المواطنين بحيث يكون من واجب المؤسسات المعنية ترجمة القانون إلى واقع."

مصطلحات البحث

القراءة Reading

القراءة هي عملية معرفية تقوم على تفكيك رموز تسمى حروفا لتكوين معنى والوصول إلى مرحلة الفهم والإدراك. وهي جزء من اللغة واللغة هي وسيلة للتواصل أو الفهم. وتتكون اللغة من حروف وأرقام ورموز معروفة ومتداولة للتواصل بين الناس.

الاستراتيجية الوطنية للقراءة UAE National Reading Strategy

في ديسمبر 2015، أقر مجلس الوزراء إعلان عام 2016 عاما للقراءة وأصدر المجلس توجيهاته بالبداية في إعداد إطار وطني متكامل لتخريج جيل قارئ وترسيخ الدولة عاصمة للمحتوى والثقافة والمعرفة.

وفي مايو 2016 أطلقت دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية للقراءة 2016-2026. وصاحب إطلاق الاستراتيجية الإعلان عن انشاء الصندوق الوطني لدعم القراءة، بقيمة 100 مليون درهم، وتخصيص شهر للقراءة كل عام في دولة الإمارات، يقام في شهر مارس بالإضافة إلى وضع قانون للقراءة، وهو الأول من نوعه، يتم وفقا له تحديد المسؤوليات الوطنية والجهات الوطنية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية التي تتضمن:-

- الخطة الوطنية الاستراتيجية للقراءة
- السياسة الوطنية للقراءة 2016-2026
- تحدي القراءة العربي
- القانون الوطني للقراءة

قانون القراءة الوطني National Reading Law

أول قانون من نوعه للقراءة يضع أطراً تشريعية وبرامج تنفيذية ومسؤوليات حكومية محددة لترسيخ قيمة القراءة في دولة الإمارات بشكل مستدام، وذلك في بادرة حضارية وتشريعية غير مسبوقة في المنطقة. يهدف القانون إلى دعم تنمية رأس المال البشري والمساهمة في بناء القدرات الذهنية والمعرفية ودعم الإنتاج الفكري الوطني وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة، إن القانون الوطني للقراءة سيعمل على مؤسسة الجهود كافة لترسيخ القراءة في المجتمع، أن هذا القانون يستهدف الاستثمار في الإنسان بالدرجة الأولى ويرسخ صورة الإمارات كنموذج ملهم في المنطقة.

اهمية البحث

تأتي أهمية هذه البحث كونها الدراسة الأولى التي تتناول بالتفصيل قانون القراءة الوطني منذ اطلاقه في عام 2016 الذي كان بمثابة ظاهرة ثقافية على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة وجميع مؤسساتها الحكومية والخاصة وايضا الوطن العربي والعالم اجمع ، وتأتي أهمية القانون في الآتي :

القانون يضمن لجميع العناصر الموجودة في نصوصه العمل ضمن اطر قانونية رسمية

يحدد القانون المهام والمسؤوليات والواجبات التي يفترض على كل مؤسسة مدرجة ضمن نص القانون تطبيقها

يحدد القانون الهيئات والوزارات المنوطة بالعمل على تفعيل القانون وتنفيذ بنوده على ارض الواقع

مشكلة البحث

تظهر مشكلة البحث جلية في ان هناك الكثير ليس لديهم علم بقانون القراءة الوطني وايضا لا يعرفون ان الامارات وضعت سياسة وطنية و استراتيجية طويلة الاجل للقراءة من 2016 وحتى 2026

تساؤلات البحث

هناك عدة تساؤلات لهذه البحث سوف تقوم الدراسة بالاجابة عنها وهي كالتالي

1. هل يوجد قانون عربي للقراءة ؟
2. ما هي أحكامه ودوره في نشر ثقافة القراءة ؟
3. ما المؤسسات المعنية بتنفيذ هذا القانون ؟
4. ما المبادرات التي نشأت من انطلاق هذا القانون ؟

الدراسات السابقة

قام الباحث بالبحث عن موضوع قانون القراءة فلم يجد اي انتاج فكري يتعلق بهذا الموضوع؛ ومن ثم قام بتغيير استراتيجية البحث الى القراءة كلمة مفتاحية يستطيع من خلالها ايجاد النتائج المرجوة، فلم يجد سوي المقالات التي تتحدث عن صعوبات القراءة ودور القراءة في المراحل المختلفة للتعليم وقد وجد الباحث بعض التقارير والمقالات التالية الخاصة بالقراءة وكان تقرير مؤشر القراءة العربي الوحيد كنتيجة بحث

نجوى لغريس، احمد أوزي ، (January 01, 2017). .قراءة مختصرة في تقرير مؤشر القراءة العربي. مجلة علوم التربية، Issue 67، pp.150-1602017 ، Issue 67، pp.150-1602017 ، 1.

في هذا التقرير يقد الباحثان مجموعة من النتائج التي توصل لها تقرير مؤشر القراءة العربي الذي تتبناه مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم حاكم دبي بدولة الامارات قام الباحثان بابراز اهم السلبيات التي جاءت في التقرير اهمها تضائل نسب القراءة اليومية للعرب بشكل عام ما يقرب من 6 دقائق سنوية وهذا معدل مخيف بالمقارنة بالمعدلات الاخرى، كما تحدث التقرير عن المبادرات العربية في مجال القراءة ومن اهمها مؤشر القراءة العربي، وايضا تحدي القراءة العربي الذي رفع معدلات القراءة في الوطن العربي عن ما قبل اطلاق التحدي، كما اظهر التقرير منسوبات القراءة العربية بعد تحليلها حديثا وتم ترتيب الدول العربية من حيث عدد الساعات لكل دولة عربية، و اشار التقرير الى ان نوعية ومجال القراءة تؤثر في نسبة القراءة فالقراءة التخصوية تختلف عنها في القراءة الثقافية وفي الموضوعات العامة، كما حدد التقرير نوعية المقرء ان كان كتب ورقية ام رقمية، وايضا لغة المقرء اثرت في النتائج ايضا، واثرت في نتائج التقرير الاماكن المتاحة للقراءة من مكتبات ام مؤسسات تعليمية ام داخل المنازل...الخ.

وتم تغيير استراتيجية البحث بكلمات مفتاحية (مكتبات عامة - مكتبات الامارات - المكتبات العامة في الامارات) وجد الباحث العديد من النتائج استخلص منها التالي:-

تهدف دراسة (مصلح، 2022). الى معرفة ما مدى جاهزية المكتبات العامة بدولة الامارات للتحويل الى مكتبات ذكية، وذلك من خلال دراسة واقع المكتبات العامة بدولة الامارات من حيث (التكنولوجيا الذكية - المباني الذكية - الخدمات الذكية، الحوكمة ...)، كما هدفت الدراسة الى الكشف عن الدوافع الرئيسية لتحويل المكتبات الى مكتبات ذكية، وناقشت التحديات التي تواجه المكتبات نحو التحويل الذكي، استخدم الباحث ادوات جمع البيانات وكانت الاداة الرئيسية هي قائمة المراجعة المحكمة وتشكلت من خمسة محاور

كان من ابرز نتائج هذه الدراسة ان مستوى النضج العام للمكتبات العامة بالامارات هو 6% من هذه المكتبات في مرحلة متقدمة، و 27% منها في مرحلة نامية، و 67% في مراحل مبكرة.

كما استنتج الباحث ان اكبر خمسة تحديات تطمح المكتبات موضوع الدراسة التغلب عليها في عملية التحويل الى مكتبات ذكية، قلة الممارسات الناجحة في مجال التحويل الرقم، وعدم كفاية المهارات والمؤهلات التقنية

قدم الباحث بعض التوصيات الى الجهات والاطراف المعنية بعملية تحول المكتبات العامة في الامارات لمكتبات ذكية

تهدف دراسة (ابوعيد، 2016) إلى تسليط الضوء على تجربة إقامة مكتبات عامة في الأماكن العامة في مدينة أبوظبي

بدولة الإمارات العربية المتحدة. يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض وضع المكتبات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وتفصيل إقامة مكتبات عامة في الحدائق والشواطئ العامة لتقديم الخدمات المكتبية فيها. ويستعرض الباحث مراحل العمل بدأ بالإعداد والتخطيط، ومن ثم التنفيذ، وصولاً إلى التقييم، وانتهاءً بمجالات التحسين. كما يوضح الباحث نتائج الدراسات المسحية الخمسة التي أجريت لمعرفة احتياجات سكان المناطق في مدينة أبوظبي من المكتبات العامة والخدمات المكتبية وتوجهاتهم المعرفية والقراءة. ومن أهم النتائج التي خلص إليها المشروع افتتاح أربع مكتبات عامة ومكتبة خامسة جاري العمل فيها حسب الخطة الخمسية المخطط لها ضمن البرنامج الزمني. ونتيجة لذلك حازت هذه المكتبات على مستويات رضا عالية من قبل المستفيدين حسب نتائج دراسات الرضا حيث % 95. عام - 2014 وصلت نسبة الرضا إلى 93 (أبوعيد، 2016).

تهدف دراسة (عباس، 2016) إلى معرفة دور المكتبة العامة في مجتمع المعرفة في دولة الامارات وتطورها ومدى تأثير التقنيات الحديثة عليها، كما تقدم الممارسات المعلوماتية في مجتمع المعرفة بدولة الامارات ومقارنتها بمثيلاتها بالدول التي سبقتها للدخول في مجتمع المعرفة، وبعض التطبيقات الجديدة التي دخلت على المكتبات العامة، كما تهدف الدراسة أيضا الى التعرف على دور اخصائي المكتبات في مجتمع المعرفة، كما تلقي النظر على المهام الجديدة المنوطة به في المكتبة العامة في مجتمع المعرفة، قامت الدراسة بتحليل واقع المكتبات العامة بالإمارات واعتمدت على الانتاج الفكري باللغة العربية والانجليزية، اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الميداني وايضا المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على واقع المكتبات وتقييم وتقويم نقاط الضعف وتعزيز مراكز القوة، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها ان المكتبات العامة بدولة الامارات تطورت تطورا كبيرا، كما ان المهام والمسئوليات التي يقوم بها اخصائي المكتبات اختلفت اختلافا كبيرا وظهرت في الدراسة ايضا المسميات الجديدة لأخصائي المكتبات والمعلومات.

تهدف دراسة (كيوان، 2013) بوجه عام إلى دراسة المكتبات العامة بدولة الامارات العربية المتحدة من مختلف جوانبها للتعرف على الدور الفعلي الذي تقوم به وما يجعلها أكثر قدرة على القيام بدور أكثر فاعلية على مستوى الامارات العربية المتحدة والتي يمكن تحقيقها من خلال تتبع نشأة وتطور المكتبات العامة في دولة الامارات، التعرف على الموارد المادية والبشرية والعمليات الفنية والخدمات والنظام الآلي والمستفيدين.

خطة البحث

البحث يشتمل علي مقدمة واربعة مطالب وخاتمة .

المقدمة وتكلمت فيها عن موضوع البحث وأهميته ومنهج البحث والدراسات السابقة .

المطلب الأول: دور القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 في تعزيز القراءة وترسيخها ثقافة وسلوكا

المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية لتعزيز القراءة وترسيخها في المجتمع

المطلب الثالث: الأنظمة الداعمة للقراءة وترسيخها في المجتمع الإماراتي

المطلب الرابع: تحديث المكتبات وتطوير أنظمتها بهدف تعزيز القراءة في دولة الإمارات

الخاتمة وتشتمل على نتائج البحث والتوصيات .

المطلب الأول: دور القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 في تعزيز القراءة وترسيخها ثقافة وسلوكا

أدرك المشرع في دولة الإمارات أهمية القراءة وقدرتها على النهوض والارتقاء بالمجتمع ، لذا فقد سن القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 م في شأن القراءة ، وهو القانون الذي تسري أحكامه على كافة الجهات الحكومية التي تتولى مسؤولية حماية حق القراءة وتعزيزه وتسهيل نشر مواد القراءة ، وقد كانت أهداف هذا القانون هي: دعم تنمية رأس المال البشري والمساهمة في بناء القدرات الذهنية والمعرفية وتطويرها لدى كافة أفراد المجتمع .

ترسيخ سلوك وثقافة القراءة لدى كافة أفراد المجتمع وتهيئة سبل التعلم مدى الحياة.

دعم الإنتاج الفكري الوطني وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة.

ضمان استدامة كافة الجهود الحكومية لترسيخ القراءة في الدولة ، وذلك من خلال تحديد المسؤوليات الرئيسية للجهات الحكومية في هذا المجال. (1).

وقد حدد القانون في مادته الرابعة المبادئ التوجيهية السبعة التي يجب مراعاتها عند تنفيذ أحكامه ، وهذ المبادئ التوجيهية هي:

1. تنبع القراءة من صميم المبادئ الإسلامية والموروث الثقافي والحضاري للدولة ، وتمثل قيمة أساسية من قيم مجتمع الدولة.
2. القراءة هي العنصر الأساسي لتحصيل العلم وتعزيز الإبداع الفكري وبناء مجتمع قائم على المعرفة.
3. تعتبر القراءة ممكناً أساسياً للقدرة التنافسية والإنتاجية للدولة وتطورها الاقتصادي.
4. تعد القراءة المدخل الأساسي لتعزيز قيم التسامح والسلام والتعايش في مجتمع الدولة ومع المجتمعات والثقافات الأخرى.

يأتي حق الإنسان في القراءة معززا للحقوق الأخرى ذات الصلة التي تكفلها الدولة وفقا للتشريعات النافذة في شأنها ، وهي:

1. الحق في التعليم وتنمية مهارات القراءة والكتابة.
2. الحق في الملكية الفكرية.
3. الحق الثقافي من خلال إنتاج محتوى ثقافي والاستمتاع به.
4. المكتبات العامة بوزارة الثقافة والشباب

(1) المادة 3 من القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 م

بالنسبة للمكتبات العامة بوزارة الثقافة وتنمية المعرفة مرت بمراحل مختلفة منذ انشائها في السبعينات حتى الآن كما ذكرها (الهداي، 2022).

جدول (1) المكتبات العامة بالإمارات وتواريخ إنشائها

م	المكتبة العامة	تاريخ الإنشاء	الإمارة	تاريخ التحديث
1	مكتبة راس الخيمة العامة	1972م	رأس الخيمة	2008
2	مكتبة أبوظبي العامة	1972م	أبوظبي	2010
3	مكتبة دبي العامة	1972م	دبي	تحولت لحكومة دبي
4	مكتبة الشارقة العامة	1972م	الشارقة	تحولت لحكومة الشارقة
5	مكتبة عجمان العامة	1972م	عجمان	2012
6	مكتبة العين العامة	1972م	أبوظبي	2010
7	مكتبة أم القيوين	1972م	أم القيوين	2010
8	مكتبة دبا الفجيرة العامة	1973م	الفجيرة	2008
9	مكتبة خورفكان العامة	1973م	الشارقة	اغلقت 2001
10	مكتبة الفجيرة العامة	1975م	الفجيرة	2008
11	مكتبة جزيرة دلمة العامة	1981م	أبوظبي	2009
12	مكتبة زايد الأول العامة	1983م	أبوظبي	2008
13	مكتبة بدع زايد العامة	1987م	أبوظبي	2009
14	مكتبة بني ياس العامة	1989م	أبوظبي	2009
15	المكتبة الشاطئية العامة	2013م	أبوظبي	

مراحل تطور المكتبات

المرحلة الأولى: مرحلة البداية والنشأة، والتي بدأت في عام 1972/ حتى عام 2000م مرحلة الظهور الأول، حينما قامت الوزارة بإنشاء مكتباتها العامة الجديدة في كافة إمارات الدولة السبع. انظر الجدول التالي.

المرحلة الثانية: مرحلة التطوير والتحديث، وبدأت مع بداية عام 2001م وحتى نهاية 2009م؛ مرحلة التطوير الداخلي وإعادة هيكلة المكتبات العامة للوزارة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التميز في الأداء والإبداع في الخدمة المكتبية، وبدأت هذه المرحلة مع بداية عام 2010م ومازالت مستمرة حتى الان؛ مرحلة تتسم بالعمل ضمن خطة استراتيجية واضحة تهدف إلى التميز والإبداع في خدمات المكتبات العامة للوزارة.

أفرع المكتبات العامة التابعة لوزارة الثقافة

مكتبات الوزارة حديثا

يبلغ عدد المكتبات التي تتبع وزارة الثقافة (10) مكتبات تتوزع في كافة أنحاء الدولة لتخدم كافة المواطنين والمقيمين:

(مكتبة أبوظبي العامة - مكتبة أم القيوين العامة - مكتبة دبا الفجيرة العامة - مكتبة دلما العامة - مكتبة رأس الخيمة - مكتبة عجمان العامة - مكتبة الفجيرة العامة - مكتبة مدينة زايد العامة - مكتبة مسافي العامة - مكتبة مصفوت العامة)

جدول رقم (2) - يحدد عدد السكان والمساحة والمكتبات التي تخدم الامارات

م	الامارة	المساحة	عدد السكان	المكتبات التي تخدمها
1	أبوظبي	59434.7	1,339,484	مكتبة ابوظبي العامة - مكتبة مدينة زايد - مكتبة دلما
2	دبي	4027.1	1,321,453	لا توجد بها مكتبات تابعة للوزارة
3	الشارقة	2564.4	793,573	لا توجد بها مكتبات تابعة للوزارة
4	رأس الخيمة	2447.1	210,063	مكتبة رأس الخيمة
5	الفجيرة	1579.9	125,698	مكتبة الفجيرة- مكتبة دبا الفجيرة - مكتبة مسافي
6	أم القيوين	702,2	49,159	مكتبة أم القيوين العامة
7	عجمان	268.2	206,997	مكتبة عجمان العامة - مكتبة مصفوت
	الاجمالي	71023.6	4,106,427	10

أهداف مكتبات الوزارة

1. تلبية احتياجات جميع فئات المجتمع من مصادر المعلومات.
2. تنفيذ مشاريع وبرامج لدعم ثقافة القراءة بين أفراد مجتمع الإمارات.
3. دعم الباحثين وطلاب المدارس والجامعات الراغبين في تطوير مهاراتهم المعلوماتية.
4. تشجيع اكتساب مهارات المعرفة المعلوماتية والقراءة ذات المستوى العالي.

5. تشجيع المساهمة في الحياة الاجتماعية والمشاركة الجماعية.
6. الحث على الاستفادة من أوقات الفراغ في المكتبات والمشاركة في برامجها.
7. توفير أحدث تكنولوجيا المعلومات المتطورة من أجل تسهيل عملية الوصول لمقتنيات المكتبات.
8. تنفيذ برامج مشتركة مع المؤسسات الحكومية والخاصة لدعم وتحقيق التنمية الثقافية المستدامة

خدمات مكتبات الوزارة

تقدم المكتبات باقة متنوعة من الخدمات لتلبية احتياجات مجتمع رواد المكتبات العامة بمختلف فئاتهم العمرية وخلفياتهم التعليمية والثقافية عبر آليات وقنوات تؤمن تقديم الخدمة بالسرعة والفعالية المطلوبة. وتشتمل الخدمات المكتبية التي تقدمها المكتبات على الخدمات والموارد التالية:

خدمة العضوية	خدمة الإعارة	الخدمات المرجعية
الجولات الإرشادية	خدمة الإنترنت	خدمة تصوير الوثائق
خدمة الطباعة	خدمة المسح الضوئي.	خدمة الإحاطة الجارية
الخدمة المرجعية التعاونية		خدمة المكتبة الإلكترونية
خدمة طلب مواد مكتبية	خدمة المكتبة المشتركة	خدمة الزيارة الاستشارية.
خدمة فهرس الإمارات الوطني للمكتبات.	خدمة دراسات في المكتبة الإماراتية	خدمة البحث في مقتنيات المكتبات (الفهرس الآلي)

مكتبات الأطفال

تولي إدارة المكتبات اهتمامًا خاصًا بالأطفال لغرس عادات القراءة وترسيخها فيهم منذ نعومة أظافرهم. حيث يوجد المواد القرائية المناسبة ويتم تقسيم أوعية المعلومات بمكتبة الأطفال وفقًا للفئات العمرية. وفي سبيل تلك الغاية جلبت إدارة المكتبات أفخر الأثاث المتخصص واختارت أفضل التصاميم الإبداعية للأطفال لتوفير بيئة جذابة تحفز الطفل وتحبب له القراءة الممتعة. وتشتمل البرامج المقدمة على:

1. مسابقات وفعاليات تحث الأطفال وأولياء الأمور على قراءة أوعية المعلومات المتوفرة.
2. استخدام الحواسيب وخدمة البحث الآمن في الإنترنت.
3. أهم مبادرات مكتبات وزارة الثقافة

جدول رقم (3) يحدد المبادرات التي تقوم بها الوزارة

م	المبادرة	موضوع المبادرة
1	فهرس الامارات الوطني للمكتبات	توحيد فهرس المكتبات
2	المكتبة الرقمية التراثية	حفظ التراث

3	اول مكتبة رقمية شاطئية	مكتبات الشواطئ
4	خدمات خمس نجوم	تحسين جودة الخدمات
5	خدمة الانترنت اللاسلكية المجانية	تحسين جودة الخدمات
6	جهاز الاعارة الذاتية	تحسين جودة الخدمات
7	التدريب الالكتروني للموظفين	التنمية المهنية
8	الموسوعة الوطنية الثقافية	الوصول الحر للمعلومات
9	المكنز التراثي	حفظ التراث
10	ميثاق سعادة المتعاملين	تحسين جودة الخدمات
11	خدمة دراسات في المكتبة الإماراتية	دعم البحث العلمي في المجال

1- فهرس الامارات الوطني للمكتبات

إن التطور المعرفي الهائل الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة وازدياد حجم المعلومات المتوفرة، وتنوع مصادر المعلومات وتشعبها أدى إلى طفرة نوعية وكمية في حجم المخزون المعرفي، وقد شكل هذا تحدياً هاماً لأنظمة المكتبات من حيث توفير خدمات ذات جودة عالية، وأهمها تسهيل مهمة البحث عن أوعية المعلومات، وضرورة إيجاد شراكات بين المكتبات لزيادة قاعدة المعلومات المعرفية.

2- المكتبة الرقمية التراثية

يزخر التراث الوطني الاماراتي بالعديد من المبادرات ومن اهمها المكتبة التراثية الرقمية وهيه المكتبة تمت بالتعاون بين منظمو اليونيسكو لجنة التراث الشفاهي والغير مادي لتعتبرها هذه المكتبة ضمن التراث الغير مادي الاماراتي

3- المكتبة الشاطئية

هي أول مكتبة من نوعها في الشرق الأوسط. حيث تتوافق آلية العمل فيها، مع المواكبين للحدثة التكنولوجية بكل أساليبها وأنماطها في حياتهم اليومية من العرب والأجانب. فقد صار بإمكانهم اليوم الاطلاع على آلاف العناوين باللغتين العربية والإنجليزية حول المعارف الإنسانية، من كتب قديمة وحديثة ومجلات دورية مصنفة ومرتبة ضمن منظومة منهجية، تسهم في سهولة البحث وجعله أكثر أكاديمية.

خُصص القائمون على المكتبة، ما يزيد على 1500 مرجع ثقافي، للتعريف بدولة الإمارات، نشأتها ومسيرة التطور، الماضي والحاضر، والتركيز على التراث الإماراتي، والذي لا زال مستمراً حتى اللحظة في المحافل والمهرجانات والمعارض الرسمية على مستوى العالم، ويترجم بالعادات والتقاليد في أوساط البيئة الإماراتية. فضلاً عن تصنيفات خاصة لأعلام الدولة ومشاهيرها على كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية والعلمية وغيرها.

4- خدمات خمس نجوم

تخضع المكتبات العامة في وزارة الثقافة الى تقييم سنوي وهو تقييم التميز المؤسسي ولان المكتبات جزء من المراكز الثقافية فإنها تخضع ايض لنفس مؤشرات التقييم من حيث تحقيق اهداف المؤسسة الام وارتباطها باهدافها والعمل على الترابط الشبكي خلال مجموعة من الإجراءات التقنية التي تؤهل هذه المكتبات للحصول على تقييم خمس نجوم وايضا قدرة الموارد البشرية على تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية والمضي قدما في تضيق الفجوة المعلوماتية والثقافية في المجتمع الاماراتي

5- خدمة الانترنت اللاسلكية المجانية

تقدم وزارة الثقافة في جميع مراكزها خدمة الانترنت المجانية لكل زوار ومتعاملي الوزارة وكذلك المكتبات

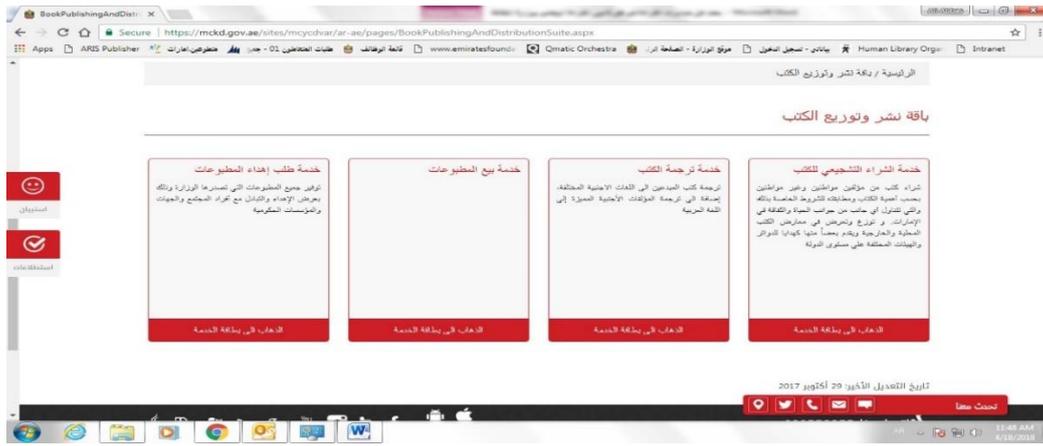
المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية لتعزيز القراءة وترسيخها في المجتمع

دور وزارة الثقافة في قانون القراءة



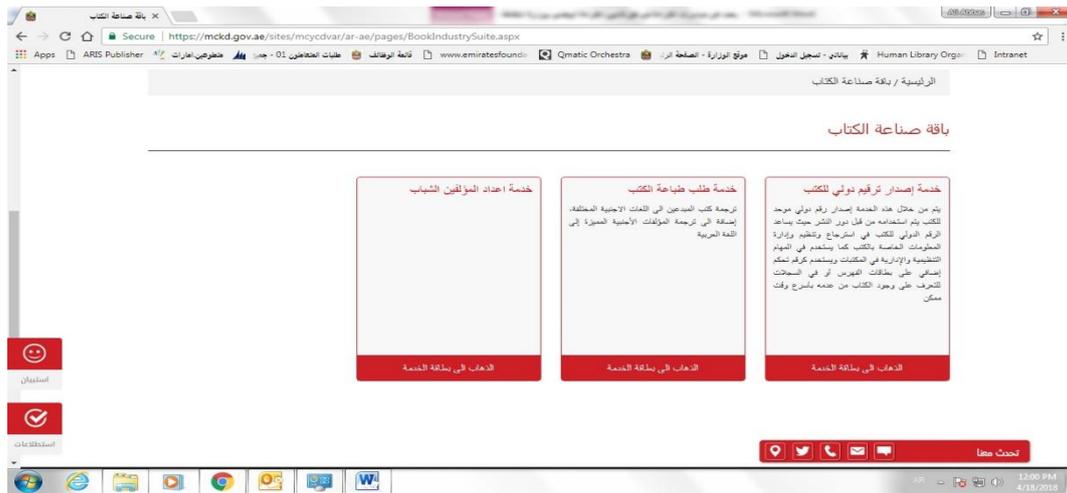
ذكرت وزارة الثقافة وتنمية المعرفة بنص القانون على أن تتولى وزارة الثقافة وتنمية المعرفة إنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة للمكتبات العامة في الدولة إضافة إلى المكتبات التابعة للمؤسسات العامة وتطبيقا لهذه المادة في قانون القراءة قامت وزارة الثقافة بتنفيذ فهرس الامارات الوطني الموحد للمكتبات

وينص على أن تتولى وزارة الثقافة وضع الخطط ومنح التمويل اللازم لدعم نشر مواد القراءة وتوزيعها بما يتناسب واحتياجات الأشخاص ذوي التحديات في القراءة إلى جانب تشجيع إصدار أو نشر مواد القراءة باللغة العربية من خلال تقديم الدعم والحوافز في نقل المعارف من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية ومنح التسهيلات وتقديم المشورة والدعم للترويج للمحتوى الوطني خارج الدولة والمشاركة في المعارض الدولية. وتنفيذا لهذه المادة بالقانون فمُنذ انشاء وزارة الثقافة وهي تهتم بالنشر ولها العديد من الإصدارات.

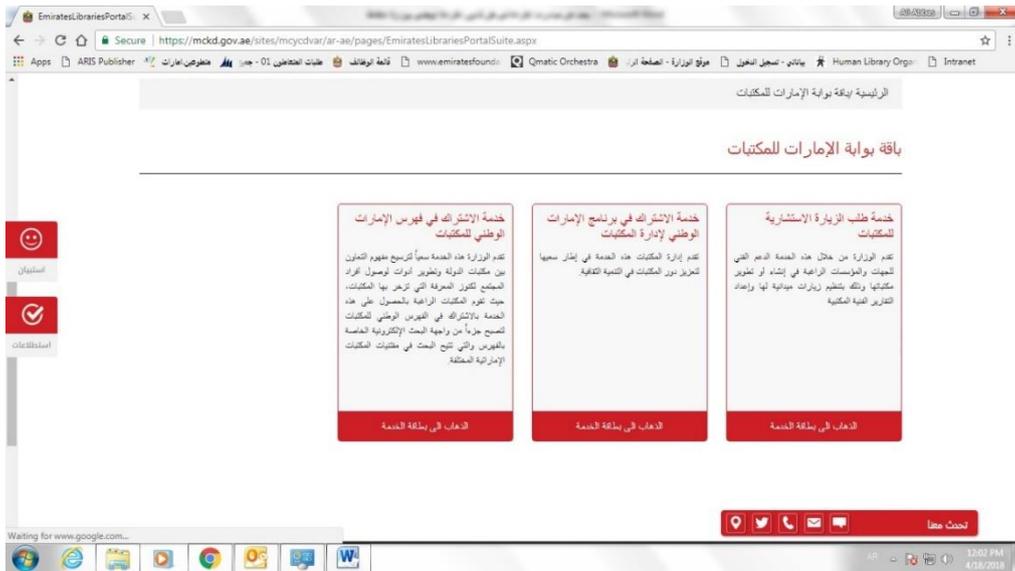


وزارة الثقافة كشريك مع بعض الجهات في نصوص قانون القراءة الوطني

نص القانون على أن يتولى كل من المجلس الوطني للإعلام ووزارتي الثقافة وتنمية المعرفة والاقتصاد وضع برنامج لتطوير صناعة النشر في الدولة وسن السياسات التي من شأنها إثراء محتوى القراءة باللغة العربية وإنتاج كتب وطنية فكرية بجودة عالية إضافة إلى دعم وتوفير حوافز وتسهيلات للمؤلفين والمحررين ودور النشر ودور الطباعة في الدولة.



ويتعين على وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الثقافة وتنمية المعرفة وضع برامج التطوير المهني المتخصصة للأشخاص الراغبين في التخصص كأمناء مكتبات أو ناشرين أو محررين أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة بتعزيز القراءة.. وأن تعمل وزارة التربية والتعليم على طرح وتشجيع برامج أكاديمية متخصصة في صناعة النشر وإدارة المكتبات وأن تلتزم الجهات المعنية بتنظيم وإدارة المعارض في الدولة بتوفير معاملة تفضيلية لدور النشر الوطنية عند مشاركتها أو تأجيرها لمساحات العرض وأن تشترط وزارة الاقتصاد والجهات الحكومية المعنية توفير قسم لمواد القراءة المنتجة محليا في تراخيص دور بيع الكتب بالدولة.



ويعتمد مجلس الوزراء خطة وطنية عشرية للقراءة يشار إليها بـ"الخطة الوطنية للقراءة" ويتم متابعة تنفيذها من الجهات الحكومية المعنية ويجب على جميع الجهات الحكومية مواصلة استراتيجياتها بما يتناسب مع الخطة الوطنية للقراءة المعتمدة من المجلس الوزراء.

ويتعين على الجهات الحكومية المعنية وضع خطط سنوية تفصيلية لتنفيذ مبادرات هذه الخطة.

وتنفيذا لهذه المادة في القانون الوطني للقراءة يأتي ما يلي:

- 1- دور مكتبات وزارة الثقافة في تنفيذ الخطط والمبادرات والبرامج القرائية
- 2- مما سبق من خلال مواد قانون القراءة الوطني يتضح لنا الدور العظيم الذي تقوم به وزارة الثقافة لتنفيذ اغلب ما جاء في القانون الاول من نوعه

المطلب الثالث: الأنظمة الداعمة للقراءة وترسيخها في المجتمع الإماراتي

القراءة هي العنصر الأساسي لتحصيل العلم وتعزيز الإبداع الفكري وبناء مجتمع قائم على المعرفة ، حيث أنها تمثل العامل الرئيسي لتطوير وإنماء الرصيد الثقافي الوطني ، ودعم الإنتاج الأدبي والفكري بالدولة وبناء على ذلك فقد سن المشرع في دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 م في شأن القراءة، والذي أكد أهمية تعزيز القراءة وترسيخها في المجتمع ، وفي سبيل تحقيق ذلك فقد طرح القانون عددا من البرامج والأنظمة الداعمة للقراءة ومنها:

الصندوق الوطني للقراءة

ينشأ - وفقا للقانون - صندوق مالي يسمى الصندوق الوطني للقراءة ، وذلك لتوفير الدعم المالي للمبادرات المبتكرة التي من شأنها ترسيخ القراءة ، ويصدر مجلس الوزراء لائحة تحدد رأس مال الصندوق ومصادر التمويل وتبعيته وأسلوب إدارته وتعيين مجلس إدارته وتحديد أوجه الصرف منه ، وذلك لتعزيز:

- 1- مشاريع دعم القراءة والكتابة المقدمة من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة وغير الهادفة للربح.
- 2- الأبحاث المتعلقة بالقراءة والإنتاج الأدبي وتعميم الكتب والمكتبات.
- 3- دعم المبادرات الوطنية الأدبية الإبداعية.

4- دعم أصحاب المهارات الثقافية والأدبية من مواطني الدولة لتعزيز إنتاج المحتوى الوطني الفكري وتحديد جوائز تكريمية سنوية للمتميزين منهم.

ويحق للصندوق الوطني للقراءة تلقي الدعم المالي من كافة الجهات الحكومية والخاصة والهبات والتبرعات من الأفراد والمؤسسات ، وفقا للضوابط التي ينص عليها قرار إنشاء الصندوق.

الشهر الوطني للقراءة

أشار القانون إلى تخصيص مجلس الوزراء شهرا وطنيا من كل عام للقراءة ، وذلك لحث المجتمع على القراءة كجزء من أنشطته اليومية ، وحثه على المشاركة الفعالة في ترسيخ ثقافة القراءة ، وتلتزم المنشآت التعليمية بالمشاركة في فعالياته.

الخطة الوطنية للقراءة

يعتمد مجلس الوزراء خطة وطنية عشرية للقراءة يشار إليها بالخطة الوطنية للقراءة ويتم متابعة تنفيذها من الجهات الحكومية المعنية ، ويجب على كافة الجهات الحكومية مواءمة استراتيجياتها بما يتناسب مع الخطة الوطنية القراءة المعتمدة من مجلس الوزراء ، كما تقوم الجهات الحكومية المعنية بوضع خطط سنوية تفصيلية لتنفيذ مبادرات الخطة الوطنية للقراءة ، وبما يتناسب مع أحكام القانون المشار إليه.

دور الإعلام

يتولى المجلس الوطني للإعلام مسؤولية وضع سياسة إعلامية متكاملة لدعم وتشجيع القراءة وإلزام وسائل الإعلام العامة المرئية والسمعية والمقروءة ، بتخصيص برامج ومساحات محددة تناسب كافة فئات المجتمع المختلفة للتشجيع على القراءة ..

وبهذا نكون في هذا البحث قد استعرضنا كل من الصندوق الوطني للقراءة ، الشهر الوطني للقراءة ، والخطة الوطنية للقراءة إضافة إلى السياسة الإعلامية للمجلس الوطني للإعلام ، وهي الأنظمة الداعمة للقراءة وتعزيزها في المجتمع ، وذلك وفقا للقانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 م في شأن القراءة.

المطلب الرابع : تحديث المكتبات وتطوير أنظمتها بهدف تعزيز القراءة في دولة الإمارات

تسعى الحكومة في دولة الإمارات إلى ترسيخ ثقافة القراءة لدى المجتمع ، بما يساهم في دعم الإنتاج الفكري الوطني وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة ، وقد أكد القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 م في شأن القراءة ، أكد على ضمان استدامة كافة الجهود الحكومية لترسيخ القراءة في الدولة ، وذلك من خلال تحديد المسؤوليات الرئيسية للجهات الحكومية في هذا المجال.

مشروع تعزيز القراءة وترسيخها في المجتمع يتطلب توفير المكتبات ومواد القراءة المطبوعة والرقمية ، وقد أكد القانون المشار إليه على مجموعة من الإجراءات بهدف توفير المكتبات وتنظيمها والارتقاء بأساليب عملها والتشجيع على إنشائها ، ومن هذه الإجراءات:

1- تسعى الجهات الحكومية المعنية إلى توفير مكتبات عامة أو مرافق للقراءة في مختلف مناطق الدولة بما يكفل سهولة الوصول إليها.

- 2- توفير الجهات المختصة بإدارة المكتبات العامة الخدمات التالية بصورة مجانية لكافة أفراد المجتمع ، ويجوز لها تحديد رسوم رمزية مناسبة للخدمات.
 - 3- تضع الجهات المختصة بإدارة المكتبات العامة الآليات المناسبة لضمان إمكانية استخدام المكتبات 7/24.
 - 4- تعمل إدارات المكتبات العامة على إعادة تصميمها وتطويرها ليناسب اهتمامات فئات المجتمع وباللغتين العربية والإنجليزية.
 - 5- يحفز القانون القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء المكتبات من خلال منحه مجموعة من الحوافز والتسهيلات، وبما يتوافق مع أولويات الاستثمار والتخطيط العمراني في مختلف مناطق الدولة.
 - 6- يحفز القانون مراكز التسوق على توفير مساحات تجارية بأسعار تنافسية لمشاريع المكتبات العامة بها.
 - 7- تضع إدارات المكتبات العامة معايير لاعتماد المرشحين لوظيفة أمين المكتبة ، وتسعى كذلك لتطوير كفاءات موظفيها بما يضمن استيفاء تلك المعايير.
 - 8- تعمل وزارة الثقافة وتنمية المعرفة على تأسيس مكتبة وطنية تمثل أرشيف فكري لحفظ وأرشفة الإنتاج الفكري المقروء في الدولة من التلف والضياع واتاحته للجمهور والأجيال القادمة.
 - 9- تلتزم دور النشر الوطنية بقانون الإيداع الوطني.
- وفي نفس السياق أكد القانون على دعم نشر مواد القراءة وتوزيعها ، وذلك من خلال مجموعة من التوجيهات إلى الجهات الحكومية في الدولة ، كوزارة الثقافة ووزارة الاقتصاد ووزارة التربية والمجلس الوطني للإعلام وغيرها ، ومن هذه التوجيهات:
- 1- تعامل مواد القراءة في الدولة كسلعة رئيسية تعفى من أي رسوم أو ضرائب لغايات التأليف أو النشر أو الطباعة أو التوزيع بما في ذلك رسوم الحصول على (ISBN)، وذلك وفقا للشروط والضوابط التي يضعها مجلس الوزراء في هذا الشأن.
 - 2- يتولى كل من المجلس الوطني للإعلام ووزارة الثقافة وتنمية المعرفة ووزارة الاقتصاد وضع برنامج لتطوير صناعة النشر في الدولة ، وسن السياسات التي من شأنها إثراء محتوى القراءة باللغة العربية وانتاج كتب وطنية فكرية وبجودة عالية.
 - 3- يتولى كل من المجلس الوطني للإعلام ووزارة الثقافة ووزارة الاقتصاد دعم للمؤلفين ودور النشر المحلية .
 - 4- تتولى وزارة الثقافة وضع الخطط ومنح التمويل اللازم لدعم احتياجات الأشخاص ذوي التحديات في القراءة.
 - 5- تتولى وزارة التربية بالتعاون مع وزارة الثقافة وضع برامج التطوير المهني المتخصصة للأشخاص الراغبين بالتأهيل الوظيفي بالمكتبات
 - 6- تعمل وزارة التربية على طرح وتشجيع برامج أكاديمية متخصصة في صناعة النشر وإدارة المكتبات.
 - 7- تعمل وزارة الثقافة على تشجيع إصدار أو نشر مواد القراءة باللغة العربية المترجمة من اللغات الأخرى.
 - 8- تمنح وزارة الثقافة التسهيلات والدعم للترويج للمحتوى الوطني خارج الدولة والمشاركة في المعارض الدولية.
 - 9- تلتزم الجهات المعنية بتنظيم وإدارة المعارض في الدولة بتوفير معاملة تفضيلية لدور النشر الوطنية عند مشاركتها أو تأجيرها لمساحات العرض.

10- تعمل وزارة الاقتصاد والجهات الحكومية المعنية على تضمين شرط توفير قسم لمواد القراءة المنتجة محليا في تراخيص دور بيع الكتب بالدولة.

خاتمة البحث

نتائج البحث

استنتج الباحث العديد من النقاط الايجابية التي ابرزت دور وزارة الثقافة ومكتباتها ومنها:

- 1- نفذت وزارة الثقافة مبادرات تصل ل700 مبادرة ثقافية لدعم وتأصيل عادة القراءة اليومية من خلال مراكزها ال10 المنتشرة بجميع مناطق الدولة واستفاد منها حوالي200 الف مستفيد.
- 2- قلة عدد الجمهور في بعض الفعاليات والمسابقات، وحرصهم على القيمة المادية
- 3- تنفيذ تحدي القراءة العربي بكل المراكز الثقافية
- 4- ازدادت عدد الزوار و العضويات للمكتبات العامة التابعة للوزارة
- 5- زودت الوزارة ساعات العمل بالمكتبة لتكون 12 ساعة متواصلة

التوصيات

اهم التوصيات التي يوصي بها الباحث لتنفيذها:

- 1- تخصيص فعاليات وبرامج مخصصة لكل سن او فئة عمرية محددة
- 2- تنفيذ ورش عمل توعوية لاولياء الامور بضرورة حث ابناءهم على القراءة
- 3- تنفيذ جلسات عصف ذهني للمستفيدين بكافة مراحلهم السنوية لمعرفة احتياجاتهم من المكتبات
- 4- زيادة المخصصات المالية للفعاليات والمبادرات القرائية بالوزارة، وتنفيذ الشراكات
- 5- تعيين المتخصصين في مجال المكتبات والمؤهلين للعمل بالمكتبات، وتأهيلهم للمهام الجديدة.
- 6- اعادة تصميم المكتبات مع ما يتناسب مع احتياجات الجمهور واذواق الشباب والناشئة

المراجع

- أبوزيد، احمد (2003). المعرفة ... وصناعة المستقبل. العربي ع540 (نوفمبر 2003)، ص 28-42.
- أبو عيد، عماد (2016). المكتبات العامة في الأماكن العامة: ورقة عمل مقدمة للمؤتمر 22 لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي: الكويت 19-21/4/2016،
- أتميم، محمود (2005). دليل المكتبات العامة ومكتبات الأطفال. غزة: مؤسسة عبدالمحسن القطان؛ 2005.
- الهدايي، أحمد، النبوي، ياسر. (2012). المكتبات العامة في الإمارات العربية المتحدة: اطلالة تاريخية، دراسة للواقع ورؤية للمستقبل. ابوظبي: وزارة الثقافة
- الهوش، ابو بكر (2000). مجتمع المعلومات والمكتبة العامة : رؤى مستقبلية. - المجلة العربية للأرشيف. - س 4، ع 7، 8 (ديسمبر 2000). - ص. 135 - 142.

- الهمشري، عمر، عليان، ربيحي مصطفى (1997)، المرجع في علم المكتبات والمعلومات، دار الشروق - عمان - الأردن
- دولة الامارات العربية المتحدة (2016). قانون القراءة الوطني .. دولة الامارات -. 2016
- حسام الدين، مصطفى. (2005). تطوير المكتبات العامة في مصر: رؤية مستقبلية، *Cybrarians Journal*, (6). <https://doi.org/10.70000/cj.2006.6.494>
- حسن، سعيد أحمد (1991) المكتبات وأثرها الثقافي الاجتماعي التعليمي ، دار الفكر العربي ، القاهرة
- مركز المعلومات واتخاذ القرار (1997). دليل المكتبات المصرية العامة والمتخصصة و الاكاديمية / مركز المعلومات واتخاذ القرار، المكتبة. القاهرة: المركز، 1997.
- حسن، سعيد احمد، المكتبات العامة والوعي الثقافي (1985). ط 2 . بيروت : مؤسسة الرسالة، 1985.
- محمد زين العابدين محمد كيوان (2013). المكتبات العامة في دولة الامارات العربية المتحدة / إشراف احمد علي تاج الدين. المنوفية : جامعة المنوفية، 2013 (رسالة ماجستير)
- عباس، علي (2016). المكتبات العامة في مجتمع المعرفة: دراسة مجتمع دولة الامارات نموذجاً/ اشراف شعبان عبدالعزيز خليفة. القاهرة: جامعة القاهرة (رسالة ماجستير).
- وزارة الثقافة وتنمية المعرفة (2017). المكتبات العامة -. دولة الامارات العربية المتحدة-. 2017. تم الاطلاع في 2017/9/21. متاح في <https://mcy.gov.ae/ar/>
- وسام يوسف مصلىح (2022). تحول المكتبات العامة بدولة الامارات العربية المتحدة الى مكتبات ذكية / اشراف رؤوف عبدالحفيظ هلال.. جامعة عين شمس-. 2022 (رسالة دكتوراة).